

Stress tests as a modern method to achieve financial stability

- Studying the Omani experience during the Covid-19 crisis-

Ali Djekrif¹, Fatma Hallouz², Samir Ammari³, Faiza Chaieb⁴

¹Laboratory of economics, finance and business Management (ECOFIMA), University of 20 August 1955 Skikda (Algeria), a.djekrif@univ-skikda.dz

²Laboratory of economics, finance and business Management (ECOFIMA), University of 20 August 1955 Skikda (Algeria), f.hallouz@univ-skikda.dz

³Laboratory of Spatial Development Studies and Entrepreneurship Development (University of Adrar), University of 20 August 1955 Skikda (Algeria), s.ammari@univ-skikda.dz

⁴Laboratory of economics, finance and business Management (ECOFIMA), University of 20 August 1955 Skikda (Algeria), f.chaieb@univ-skikda.dz

Received: 09/2023, Published: 10/2023

Abstract:

This study aimed to analyze the role of stress tests in measuring the ability of Omani banks to withstand the shocks resulting from the negative repercussions of the Corona epidemic, in accordance with the procedures and measures taken by the Central Bank of Oman during the crisis. In addition to the stress tests applied to the Omani banking sector according to different scenarios.

The study concluded that the Omani banking system is still generally able to withstand shocks and high risks. The results indicate that local banks will absorb losses comfortably under moderate aggregate stress scenarios, as the capital adequacy ratio of local banks will decrease from its current level of 18.1% to 15.3%. Banks will also maintain the ratio of capital to risk-weighted assets at a level exceeding Basel requirements of 10.5%, according to severe stress scenarios. The results also showed that bank loans were of high quality, as the percentage of non-performing loans remained at low levels, as the reverse stress test showed that the current total non-performing loans at local banks may increase by at least 100% before the minimum ratio of capital to weighted assets is breached. risks with local banks. In addition, banks enjoy acceptable liquidity and the necessary flexibility to withstand potential shocks to local liquidity, as they have comfortable liquidity rates compared to international standards.

Key words: stress tests, financial stability, Omani banks, Covid-19 crisis.

اختبارات الضغط كأسلوب حديث لتحقيق الاستقرار المالي - دراسة التجربة العمانية خلال أزمة كوفيد 19-

جقريف علي¹، حلوز فاطمة²، عماري سمير³، شايب فايزة⁴

¹مختبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، a.djekrif@univ-skikda.dz

²مختبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، f.hallouz@univ-skikda.dz

³مختبر الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، s.ammari@univ-skikda.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور اختبارات الضغط في قياس قدرة البنوك العمانية على تحمل الصدمات الناتجة عن التداعيات السلبية لوباء كورونا، وذلك وفقا للإجراءات والتدابير المتخذة من قبل البنك المركزي العماني خلال الأزمة. بالإضافة إلى الاختبارات الضغط المطبقة على القطاع المصرفي العماني وفقا لسيناريوهات مختلفة.

توصلت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي العماني ما يزال قادرا بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث يبيت النتائج أن البنوك المحلية ستستوعب الخسائر بشكل مريح في ظل سيناريوهات الضغط الكلي المعتدل، إذ ستخف نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 18.1 % إلى 15.3 %. كما ستحافظ البنوك على نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى يفوق متطلبات بازل والبالغة 10.5 % وفقا لسيناريوهات الضغط الشديدة. كما يبينت النتائج تمتع قروض البنوك بجودة عالية، حيث ظلت نسبة القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة، حيث أظهر اختبار الضغط العكسي أن القروض المتعثرة الإجمالية الحالية لدى البنوك المحلية قد تزيد بمقدار 100 % على الأقل قبل أن يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية. بالإضافة إلى تمتع البنوك بسيولة مقبولة، وبالمرونة اللازمة للصمود في مواجهة الصدمات المحتملة للسيولة المحلية، حيث تتوفر على معدلات سيولة مريحة مقارنة بالمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: اختبارات الضغط، الاستقرار المالي، البنوك العمانية، أزمة كوفيد 19.

مقدمة

تمثل اختبارات الضغط جزء مهم وأداة رئيسية في عملية إدارة المخاطر المصرفية، حيث تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي المصرفي مما ينعكس على تحقيق لاستقرار المالي والاقتصادي على المستوى الدولي، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الهيئات الرقابية العالمية والبنوك المركزية.

تطبق اختبارات الضغط على البنوك بهدف التعرف على قدرتها على تحمل الخسائر المستقبلية المحتمل التعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، حيث تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن المصارف سوف يكون لديها موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر المختلفة التي من المحتمل أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين تلك السيناريوهات، ولذلك يفترض أن يترتب على اختبارات الضغط بناء تصور عن مدى قدرة المؤسسات المالية والنظام المصرفي بشكل عام على

مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الاقتصاد اذا ما تطورت الازواضع الاقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرتها على استيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الائتمان والاسواق وغيرها من المخاطر الاخرى.

لقد أولى البنك المركزي العماني اهتماما كبيرا لتطبيق اختبارات الضغط على مستوى القطاع المصرفي والمالي العماني وذلك في إطار مساهمة تطبيق الاتفاقيات والمقررات المنبثقة عن الهيئات الرقابية والاستشرافية الدولية، حيث يعتمد البنك المركزي العماني على اختبارات الضغط كأداة فعالة من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وذلك من خلال تطبيق اختبارات الضغط كأسلوب استشرافي يمكنه من قياس مرونة وقدرة البنوك على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة بما فيها تلك التي تملك احتمال ضئيل للحدوث، خلال أفق زمني يبلغ عاما واحدا، حيث تفترض اختبارات الضغط للملاءة أثر سيناريوهات (معتدلة وشديدة) على نسبة كفاية رأس المال للبنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير المخاطر المتعلقة بالائتمان، السوق، وانتقال العدوى. في حين يهدف اختبار الضغط للسيولة إلى التنبؤ بعدد الأيام التي يمكن للبنوك أن تتحمل فيها عمليات السحب اليومية، على نحو غير متوقع، وبمبالغ كبيرة، وذلك بالاعتماد أصولها السائلة فقط، مع افتراض عدم مقدرتها على الوصول إلى سوق رأس المال وسوق ما بين البنوك للحصول على الأموال اللازمة.

من خلال ما سبق تسعى هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية التالية: ما مدى استجابة اختبارات ضغط البنوك

العمانية للتداعيات السلبية لفيروس كورونا؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الاهداف متمثلة في:

- التأصيل النظري لاختبارات الضغط؛
- التعرف على دور اختبارات الضغط في تحديد قدرة البنوك العمانية على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة التي تنتج عن التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد، والعمل على الخروج بنصائح وإرشادات التي من شأنها أن تفيد القطاع المصرفي الجزائري.

منهجية الدراسة:

حتى يتم الإجابة ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

1 عوميات حول اختبارات الضغط المصرفية

توجهت العديد من البنوك المركزية في العالم إلى استخدام تقنية اختبارات الضغط لاختبار قدرة القطاع المصرفي والمالي على مواجهة الصدمات والأزمات التي قد تواجهها في ظل أوضاع اقتصادية شديدة التأثير ولكنها محتملة الحدوث.

1.1: لمحة تاريخية حول اختبارات الضغط

في عام 1999 بدأ صندوق النقد الدولي استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق، إلا أن الأزمة المالية الأخيرة كشفت أوجه القصور في كل من الأسواق والحكومات، حيث كانت الأزمة تمثل بمثابة صدمة قوية لكثير من الناس ضمن إطار الفكر المالي بسبب الظواهر المالية التي قادت إلى وقوعها والتي لم تكن متوقعة من منظور نموذج المدرسة الكلاسيكية الجديدة.¹ وقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات التحمل على تحمل الضغوط التي تجري للمؤسسات المالية لأجل تحقيق السلامة الاحترازية الكلية والتي تعني تحليل المخاطر على نطاق النظام المصرفي ككل إلى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة مالية على حدة من جهة والانتقادات الموجهة لتلك الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي افضت إلى الأزمة من جهة أخرى، إلا أن بعد وقوع الأزمة وما أنتجته من تقويض بشكل خطير في الثقة بالنظام المالي والمؤسسات، اسند للاختبارات دور جديد باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة من خلال توجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على إعادة الثقة.² وقد أظهرت الدروس المستفادة من التجارب الماضية لاختبارات الضغط المصرفي بأنها لا يمكن أن تستوفي دورها بفعالية كأداة لإدارة المخاطر بشكل أوسع نطاقاً إلا من خلال توفر ثلاثة شروط أساسية يتعين الوفاء بها من قبل المعنيين بتنفيذ تطبيقات الاختبار وهي كالآتي:³

أ- ينبغي أن تكون الافتراضات إزاء مستوى الصدمات السلبية (سيناريوهات) ومدتها أن تكون مقبولة لكنها بدرجة شديدة بما يكفي التقييم بشكل يتناسب مع قدرة المؤسسات المصرفية بصورة انفرادية والنظام المصرفي عموماً.

ب- الإطار المستخدم لتقدير أثر الصدمات السلبية على مرونة الملاءة المالية (القدرة على التكيف) يتطلب أن تكون درجة حساسية المخاطر بالقدر الكافي. وهذا يتطلب تغيرات في معلمات (موجهات) المخاطر القائمة

¹ Halsey Rogers "The Global Financial Crisis and Development Thinking" Policy Research Working Paper, Development Research Group, The World Bank, June 2010, p5.

² United States Government Accountability Office Washington, "bank stress test offers lessons as regulators take further actions to strengthen supervisory oversight" report to congressional committees september 2010, p8.

³ IMF, « **Next Generation Balance Sheet Stress Testing** », Monetary and Capital markets departments, Imf, 2011, P4.

على أساس مقاييس اقتصادية للملاءة المالية، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والقانونية (والتي هي عادة ماتكون ليست بما فيه الكفاية لحساسية الخطر).

ج- يجب أن تكون نتائج الاختبارات سهلة لاجل التواصل مع صانعي القرار سواء كانوا صانعي السياسات مدراء البنوك أم المشاركين في السوق. ويبدو هذا الشرط الأخير في واقع الامر واضحا لانه غالبا ماتشكل حساسية المخاطرة العالية تحدياً لصانعي القرار كونها افتراضات وفق اطر بالغة التعقيد، "المتقدمة".

2.1: مفهوم اختبارات الضغط:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث مفهوم اختبارات الضغط بوصفها أداة فعالة لتقييم المخاطرة، إذ تناولتها الوثيقة التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: استخدام البنك لتقنيات مختلفة في تقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في أوضاع العمل الصعبة من خلال قياس أثر تلك الانكشافات على مجموعة من المؤشرات المالية، وبصفة خاصة على مدى كفاية رأس المال والربحية.⁴

وتم تعريف اختبارات الضغط على انها تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة، فهي اختبارات كمية تتوقع ماذا سيحدث لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية، وغيرها للمؤسسات المالية بصفة منفردة أو النظان المالي ككل اذا حدث وأن تحققت بعض المخاطر أو جلها.⁵

كما يشير مصطلح اختبارات الضغط إلى الأساليب المختلفة والشروط المستخدمة لقياس الضغط المحتمل على منشأة أو محفظة أو مركز أو مجموعة استثمارات (بما في ذلك القروض، الأوراق المالية، المشتقات المالية وغيرها من البنود) والتي تهدف إلى تحليل المخاطر والكشف عن حالات الضعف التي يمكن أن تحدث في الظروف الاستثنائية أو غير المتوقعة.⁶

3.1: أهمية اختبارات الضغط

يمكن تلخيص أهمية هذه الاختبارات في:

- توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للمصارف لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكينهم من التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر؛
- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في المصارف من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه المصارف؛

⁴ Basel Committee on Banking Supervision, "Making Supervision Stress Tests More Macroprudential: Considering Liquidity and Solvency Interactions and Systemic Risk", BIS, 2015, P3.

⁵ International Monetary Fund, monetary and capital markets department, Macro financial stress testing –principles and practices, August 22, 2012, p8.

⁶ Dimitris, N., 2007; Stress Testing for Risk Control under Basel II, 1th edition, Jordan Hill, USA, 2007, P40.

- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الأضرار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال؛ (البنك المركزي الكويتي، 2014، صفحة 183)
- تحديد الأموال الخاصة اللازمة لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات معتبرة. (Hull, 2007, p. 370)

4.1: أهداف اختبارات الضغط

- تستخدم اختبارات الضغط في البنوك لتحقيق الأهداف التالية:⁷
- **تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها:** حيث تقوم اختبارات الضغط بتحليل وقدرته على مواجهة مختلف أنواع منظومة المخاطر لدى البنك الصدمات، وبالتالي تعتبر جزءاً رئيسي من عمليات إدارة المخاطر في البنك بمستوياتها المختلفة وبذلك تكون لها القدرة على تحديد المخاطر وتركزها وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي للبنك.
- **المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي:** حيث تساعد اختبارات الضغط في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الموجه لتغطية المخاطر ذات الأثر المادي، التي تواجه البنك وأي سيناريوهات لصدمات مالية محتملة الحدوث. كما تساعد في تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توافره خلال السنوات القادمة.
- **المساعدة في إدارة السيولة:** حيث تقوم اختبارات الضغط بتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.
- **تعزيز ثقة الرأي العام في استقرار القطاع المصرفي:** وذلك بالقيام بنشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى القطاع ككل، مما يدل على قدرة القطاع على تحمل أسوأ السيناريوهات الممكنة الحدوث.

5.1: أنواع اختبارات الضغط

تنقسم اختبارات الضغط الى عدة أنواع، فمن ناحية المجال تقسم إلى:

1.5.1. اختبارات الضغط الكلية:

هذا النوع من الاختبارات تقوم به وحدة الاستقرار المالي، وذلك بتأثير المؤشرات المالية بمتغيرات الاقتصاد الكلي لقياس مدى استقرار القطاع المالي عبر الزمن.

2.5.1. اختبارات الضغط الجزئية:

وهذا النوع تقوم به إدارة الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي للتأكد من قدرة البنوك على العمل في الظروف الصعبة لكل بنك على حده.⁸

⁷البنك المركزي الأردني، تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن، رقم (2016/1)، 2016، ص3.
⁸عبد المنعم أحمد عبد الوهاب، دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، العدد 75، مارس 2015، ص 52.

أما من ناحية عوامل الخطر فنقسم اختبارات الضغط إلى:

3.5.1. اختبارات تحليل الحساسية:

أو ما يطلق عليها اختبارات ذات المتغير الواحد، وتعتبر الشكل المبسط لاختبارات الضغط، وتقوم على أساس تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتية على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، وهو ما يسهل تحديد المخاطر المختلفة وترتيب تأثيرها على كفاية رأس المال، ومستوى السيولة لدى البنك، كما تساعد في تحديد عوامل المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل: النمو الاقتصادي، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان، مخاطر التركيز، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة. ويتم تطبيق اختبارات الحساسية على كافة المستويات داخل البنك سواء الجزئية أو الكلية.⁹

4.5.1. اختبارات السيناريوهات:

وتسمى أيضا بالاختبارات المتعددة المتغيرات، تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيدا من اختبارات الحساسية، حيث تتم من خلال إحداث تغيرات عدة عوامل غير عادية على متغيرات عدة في آن واحد بناء على مجموعة من الافتراضات.¹⁰

6.1: عوامل نجاح اختبارات الضغط

حتى تكون اختبارات الضغط ذات فعالية يجب أن تتوفر فيها العناصر التالية:

- يجب أن تكون ذات صلة وثيقة بالمحفظة التمويلية والاستثمارية الحالية؛¹¹
- يجب أن تتضمن التغيرات ذات العلاقة بمعدلات السوق؛
- يجب أن تشمل تغيرات النظام المحتملة وضعف سيولة السوق؛
- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين المخاطر المختلفة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

2. عرض تجربة سلطنة عمان في اختبارات الضغط للبنوك الوطنية

ظل القطاع المصرفي العماني قويا مع جودة الأصول السليمة، التي تتضح من خلال انخفاض الأصول غير العاملة، والمخازن الرأسمالية القوية التي تفوق بكثير متطلبات بازل 3. يتم تقييم المراكز الرأسمالية للبنوك على أنها كافية لتحمل الصدمات المعقولة. أما فيما يخص أرباح البنوك فقد سجلت أرباحا معقولة في عام 2019 سمحت بتعزيز احتياطات رأس المال، وتحقيق عائد عادل للمساهمين.

أظهر القطاع المصرفي مرونة واستمرار في خدمة القطاع الحقيقي: أثر الوباء المستمر على جميع قطاعات الاقتصاد، ومع ذلك، أظهر القطاع المصرفي العماني مرونة كبيرة في مواجهة هذه الصدمة الكبيرة متعددة الأوجه، واستمرت قدرته على تحمل الصدمات المعاكسة القوية. كذلك استمر القطاع في المساعدة في

⁹ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2020، ص 121.

¹⁰ البنك المركزي العراقي، دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية، 2019، ص 57.

¹¹ فخاري فاروق وآخرون، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 العدد 01، 2020، ص 227.

دعم الاقتصاد من خلال توفير الإغاثة للمقترضين المتضررين في شكل تأجيل القروض، إلى جانب تقديم ائتمان إضافي لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

تتمتع قروض البنوك بجودة عالية، وظلت نسبة القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة: الأمر الذي يدل على سلامة وضع محفظة الائتمان لدى البنوك، حيث بلغ إجمالي القروض المتعثرة (المصنفة في المرحلة 3) لدى البنوك 683 مليون ريال عماني، بنسبة 2,73% في سنة 2019، مقارنة بـ 572 مليون ريال عماني بنسبة 2,43%، في نهاية 2018.

أما حجم القروض المصنفة ضمن المرحلة 2، فبلغ حجمها أكثر من 5 مليار ريال عماني، أي ما يعادل 20% من محفظة القروض الاجمالية لدى البنوك. الأمر الذي يستدعي بذل اهتمام أكثر لمراقبة وإدارة الاتجاه التصاعدي لهذه الفئة من القروض، ومنعها من الانزلاق الى فئة القروض المتعثرة.

تتمتع البنوك بسيولة مقبولة، وبالمرونة اللازمة للصمود في مواجهة الصدمات المحتملة للسيولة المحلية: حيث بلغ حجم الاحتياطيات النقدية التي تفوق متطلبات الاحتياطي (الفائضة) حوالي 460 مليون ريال عماني في المتوسط خلال عام 2019 مقارنة بـ 590 مليون ريال عماني خلال عام 2018.

1.2: اختبارات تحليل الحساسية

يستخدم تحليل الحساسية لفحص مرونة البنوك ضد التحركات غير المواتية لعوامل الخطر الفردية. قام التحليل بتقييم تأثير التدهور في المحافظ الائتمانية للبنوك، والتحركات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

1.1.2: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الملاءة

لقد تم اجراء اختبارات تحليل الحساسية من قبل البنك المركزي العماني عام 2020 لفحص مرونة البنوك ضد التحركات السلبية لعوامل الخطر الفردية. قام التحليل بتقييم تأثير التدهور في المحافظ الائتمانية للبنوك، والتحركات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وذلك كما يلي:

✓ سيناريوهات الضغط المعتدلة:

في ظل سيناريوهات التحمل المعتدلة، تم اختبار فرضية تدهور جودة محفظة الائتمان بالبنوك المحلية بتخفيض تصنيف 10 % من القروض المصنفة ضمن فئة المراقبة الخاصة إلى فئة القروض المتعثرة، وهو ما يزيد من مصروفات المخصصات لدى البنوك. وعلاوة على ذلك، تم افتراض أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بمخصصات نسبتها 100 % مقابل القروض المتعثرة الحالية والسماح بالاستفادة من الضمانات مع خصم 25 % من قيمتها السوقية. وإلى جانب الصدمة الائتمانية، فقد تم أيضا افتراض مواجهة البنوك لتحركات غير مواتية في مخاطر السوق تشمل زيادة أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس وانخفاض قيمة الريال العُماني

بنسبة 15 % مقابل العملات الأجنبية لمزيد من التفاصيل وفي النهاية، تم افتراض أن إجمالي الخسائر الناتجة عن هذه الصدمات المفترضة سيتم خصمها من رأس المال التنظيمي والأصول المرجحة بالمخاطر لكل بنك. وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): السيناريوهات المطبقة لاختبار الملاءة

نوع الصدمة	الافتراضات
صدمة الائتمان 1	- احتفاظ البنوك بمخصصات محددة نسبتها 100% من القروض المتعثرة الحالية - تطبيق نسبة خصم تبلغ 25% من القيمة السوقية للضمانات المتوفرة مقابل القروض المتعثرة
صدمة الائتمان 2	انتقال 10% من المستوى الحالي للقروض المصنفة تحت فئة المراقبة الخاصة لدى البنوك الى فئة التعثر التي تستلزم الاحتفاظ بمخصصات نقدية نسبتها 50%
صدمة الائتمان 3	انتقال 5% من المستوى الحالي للقروض منتظمة السداد الى فئة التعثر التي تتطلب مخصصات نقدية نسبتها 50%
صدمة سعر الفائدة	زيادة اسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس
صدمة أسعار الصرف	انخفاض قيمة الريال العماني بنسبة 15% مقابل باقي العملات الاجنبية
الأرباح	في ظل السيناريو ستجني البنوك 50 من أرباح العام الماضي على مدار العام

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقرير الاستقرار المالي لسنة 2020.

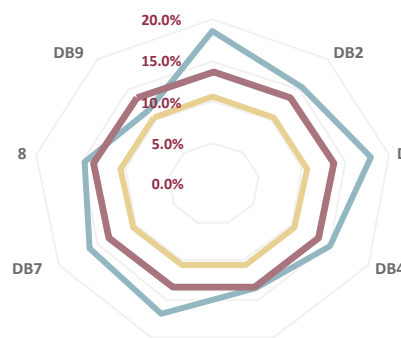
كشفت نتائج اختبار الضغط الذي تم اجراؤه باستخدام بيانات نهاية ديسمبر 2019 م أن جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد قادرة على استيعاب الخسائر المفترضة دون انتهاك الحد الأدنى المطلوب من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنك المركزي العماني والبالغ 13.5 %. ومع افتراض سيناريوهات الضغط المعتدلة، ارتفع إجمالي نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك المحلية من مستواها البالغ 3.6% إلى 6.7 %، وانخفض متوسط نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى جميع البنوك المحلية بنسبة 1.5%.

ومع الاختلاف المفهوم في تأثير الصدمات المعتدلة من بنك إلى آخر، فإن أدنى مستوى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بعد الصدمة لأي بنك بمفرده سيبلغ 11.5 %، ولا يزال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لرأس المال في بازل 3 البالغة 10.5%¹².

وعليه، يظهر القطاع المصرفي مرنا في مواجهة الصدمات الكبرى في ظل السيناريوهات المعتدلة، وحافظت جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى أعلى من متطلبات البنك المركزي العماني البالغة 13,5%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹²تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 62.

الشكل رقم (01): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد الصدمات في ظل السيناريوهات المعتدلة



بعد الصدمة — متطلبات CBO — الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 62.

✓ سيناريوهات الضغط الشديدة

تأخذ سيناريوهات الضغط الشديدة بعين الاعتبار احتمالية حدوث زيادة أكثر حدة في حالات التخلف عن سداد الائتمان. فبالإضافة إلى الصدمات الرئيسية المفترضة في سيناريوهات الضغط المعتدلة، فقد تم افتراض أن البنوك ستواجه حالات تخلف عن السداد بنسبة 5% من محافظها الائتمانية مع توفير 50% من المخصصات المطلوبة. (صدمة الائتمان 3)

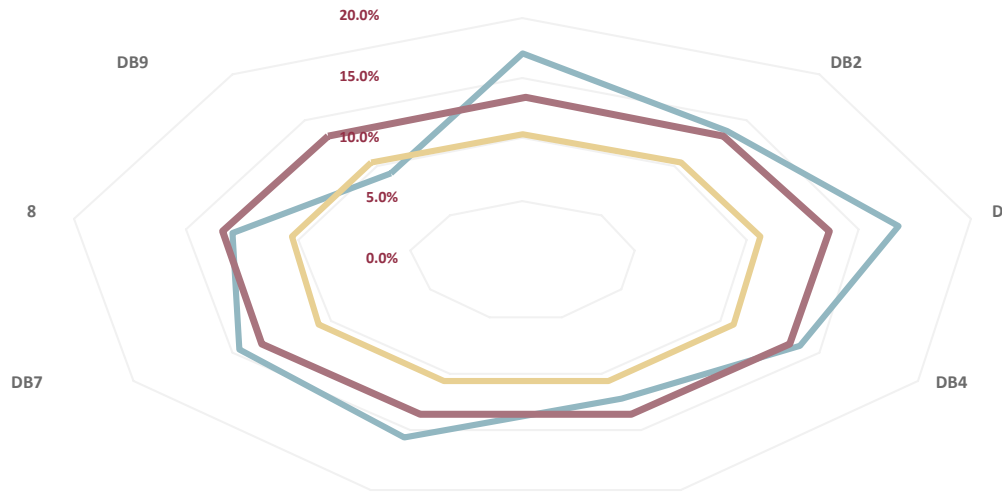
أظهرت نتائج اختبارات التحمل الشديدة أن إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية بشكل عام ستكون أعلى، وبشكل مريح، من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من البنك المركزي العماني والبالغة 13.5%. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة المفترضة في نسبة القروض المتعثرة الاجمالية لدى البنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 3.6% إلى 10.5%، فستتخف نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في البنوك بشكل طفيف لتبلغ 15.1% مقارنة بمستواها الحالي البالغ 18.1%، وذلك في 31 ديسمبر 2019.

وعلى مستوى كل بنك بمفرده، سيكون تأثير الصدمات الشديدة مختلفاً، حيث يظهر الاختبار أن ثلاثة بنوك محلية في ظل السيناريوهات الشديدة تقع تحت نسبة كفاية رأس المال المطلوبة من البنك المركزي العماني والبالغة 13.5%، ومع ذلك سيظل اثنان منها مستوفيان لمتطلبات رأس المال وفقاً لبازل 3 ومع الاختلاف المفهوم في تأثير الصدمات الشديدة من بنك إلى آخر، فإن أدنى مستوى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بعد الصدمة لأي بنك بمفرده سيبلغ 9.4%.

وعليه في ظل سيناريوهات الضغط الشديدة ستتمكن جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد من الاحتفاظ بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى يفوق متطلبات بازل والبالغة 10.5%.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نسبة كفاية رأس المال الى قبل وبعد الصدمات في ظل السيناريوهات الشديدة



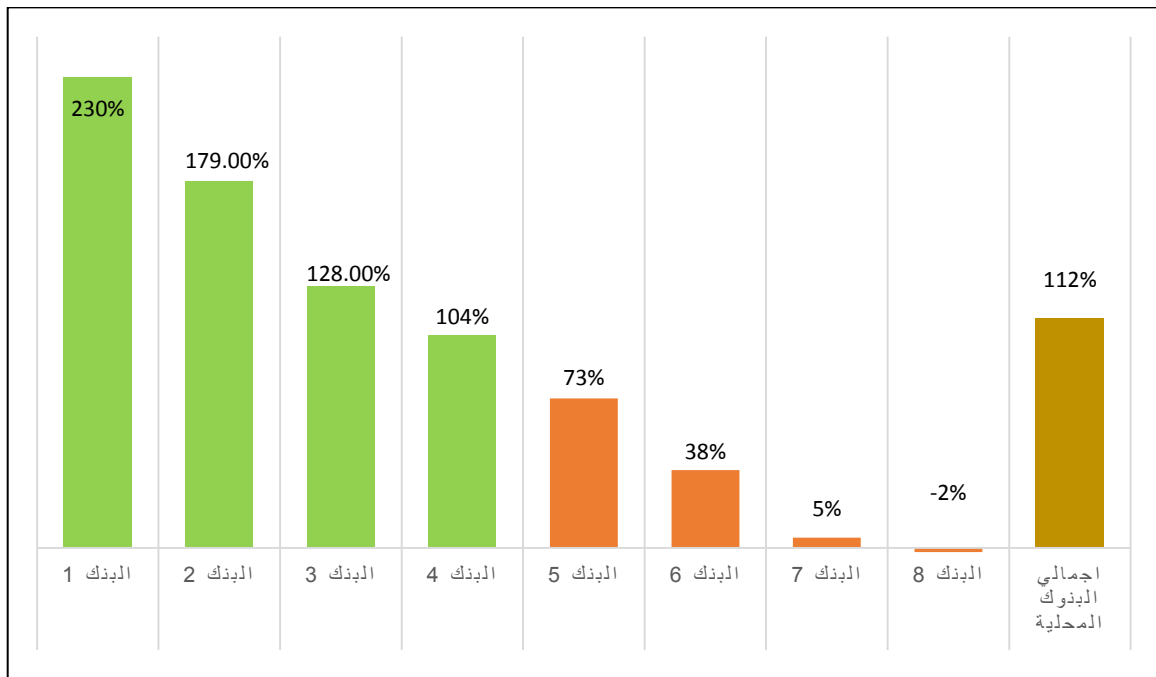
بعد الصدمة — متطلبات CBO — الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3
المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 62.

✓ اختبار الضغط العكسي للملاءة

في اختبار الضغط العكسي، يتم تقييم مرونة النظام المصرفي وقدرته على الصمود في مواجهة سيناريو زيادة القروض المتعثرة عن طريق حساب مستوى الزيادة في القروض المتعثرة التي يمكن للبنوك تحمله دون المساس بالحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغ 13.5% ، ودون أن تصبح معسرة. أظهر اختبار الضغط العكسي أن القروض المتعثرة الاجمالية الحالية لدى البنوك المحلية قد تزيد بمقدار 100 % على الأقل قبل أن يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية والبالغ 13.5 %.

وعلى مستوى البنك الفردي، فستكون اربعة بنوك محلية قادرة على استيعاب زيادة بنسبة 100 % على الأقل من المستوى الحالي لإجمالي القروض المتعثرة لديها قبل الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لمتطلبات البنك المركزي العماني. ويؤكد اختبار التحمل العكسي كذلك على نتائج اختبارات التحمل السابقة التي أشارت إلى الموقف السليم للبنوك المحلية من حيث القدرة على امتصاص صدمة الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة. وهذا ما يظهره الشكل التالي:

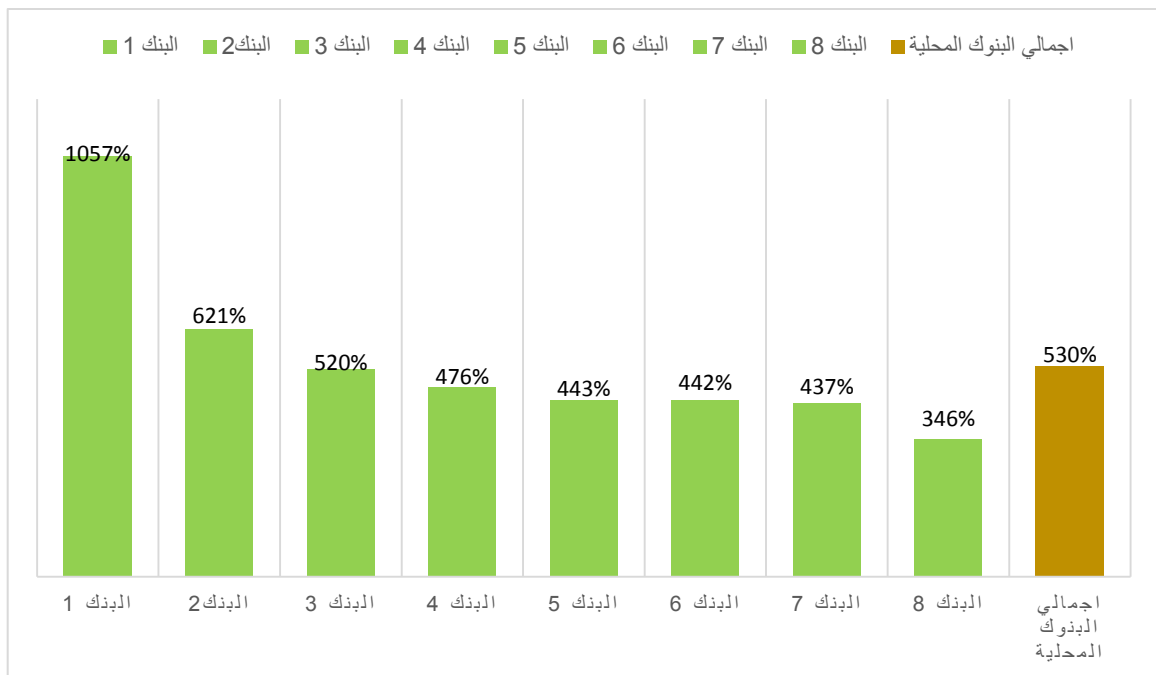
الشكل رقم (03): نسبة الزيادة المفترضة للقروض المتعثرة للبنوك المحلية قبل انخفاض نسبة كفاية رأس المال دون متطلبات البنك المركزي العماني



المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 63.

وعلاوة على ذلك، يُظهر الاختبار مستوى الزيادة الواجب حدوثها في حجم القروض المتعثرة لدى كل بنك قبل أن يصبح معسرا. وقد أكد اختبار الضغط العكسي القدرة الكبيرة لكل بنك محلي على استيعاب صدمة الزيادة الحادة في إجمالي القروض المتعثرة، بمعدلات لا تقل عن 300 % قبل أن ينفذ رأس المال لديه بالكامل. والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم (04): نسبة الزيادة المفترضة للقروض المتعثرة للبنوك المحلية قبل تآكل رأس المال الكلي أو اعلان الافلاس



المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 63.

2.1.2. اختبارات الضغط للسيولة

وفقا لاختبار التحمل للسيولة، يتم توضيح الأثر على كل بنك عن طريق تحديد عدد الأيام التي يمكن أن تتحمل فيها البنوك معدل مرتفع وغير متوقع من عمليات سحب السيولة اليومية، بالاعتماد فقط على أصولها السائلة دون أن يلجأ إلى الحصول إلى تعزيز السيولة لديه من مصادر خارجية أي من بنوك أخرى أو من البنك المركزي.

ويتضمن الجدول التالي الافتراضات التي قام عليها اختبار الضغط للسيولة:

الجدول رقم (02): السيناريوهات الأساسية لاختبار ضغط السيولة

البند	مستوى الصدمة
السحوبات اليومية من ودائع تحت الطلب	
العملة المحلية	5%
العملة الأجنبية	10%
السحوبات اليومية من ودائع آجلة	
العملة المحلية	3%
العملة الأجنبية	5%
الأصول السائلة: المتاحة في اليوم	90%
الأصول الأخرى: المتاحة في اليوم	1%
تقييم مستوى السيولة بعد (عدد الأيام)	5 أيام

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص64.

بناء على بيانات ديسمبر 2019، وفي ظل سيناريو صدمة السيولة المفترضة، ستظل البنوك المحلية في وضع سيولة مريح مقارنة بالمعايير الدولية، وستظل مراكزها المالية تعكس مستوى جيد من القدرة على الصمود في مواجهة سحب مفترض من الودائع بشكل جماعي. إذ تظهر النتائج أن جميع البنوك المحلية بوسعها الصمود أمام عمليات السحب المكثفة المفترضة من مختلف شرائح المودعين لأكثر من خمسة أيام.¹³

2.2: اختبارات الضغط الكلية

في إطار استهداف تحسين جودة مراقبة المخاطر النظامية في السلطنة، أصبحت اختبارات الضغط الكلية جزءاً لا يتجزأ من هذه الرقابة. وقد تم تصميم اختبارات الضغط الكلية مع التركيز على المخاطر النظامية، إذ تختبر مرونة النظام المصرفي العُماني في مواجهة صدمات الاقتصاد الكلي.

¹³ تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص63.

يقدر النموذج الكلي-المالي المستخدم الخسائر الائتمانية (يعبر عنها بالمخصصات الجديدة) للبنوك، بالإضافة إلى البحث عن العلاقات التطبيقية بين متغيرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات سوق الأسهم والتضخم وسعر الفائدة من جهة، والمتغيرات الرئيسية المعبرة عن المخاطر النظامية (كنسبة القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد وغيرها).

الجدول رقم (03): السيناريوهات لاختبارات الضغط الكلية لعام 2020

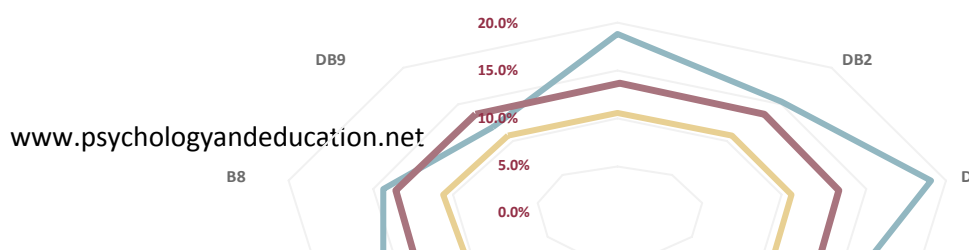
المتغيرات الكلية	السيناريو الاساسي	السيناريو المعتدل	السيناريو الشديد
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي	0.30%	-3%	-7%
التضخم	1.5%	5%	10%
أسعار الفائدة	5.62%	7%	13%
العوائد على الاسهم	15.21%	25%	50%
نسبة التخلف عن السداد	1.05%	3.29%	4.89%
نسبة القروض المتعثرة	2.9%	4.8%	7.3%

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 67.

تم تقدير المرونة لجميع هذه المتغيرات باستخدام النموذج الكلي- المالي في إطار الانحدار المتعدد. وفي ظل الصدمات الكلية المعتدلة فإن المتوسط المتوقع لمعدل التخلف عن السداد في محفظة الائتمان على مدار العام سيبلغ 3,29%. وقد تم إعادة حساب معدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك المحلية الفردية وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مصاريف المخصصات الإضافية التي تساوي 50% من القروض المتعثرة الجديدة إلى جانب الخسائر الناجمة عن الزيادة الحادة في سعر الفائدة، وانخفاض قيمة الريال العُماني مقابل العملات الأجنبية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات البنوك في الأسهم المتداولة.

في حالة حدوث الصدمات الكلية المعتدلة، سيتم الحفاظ على معدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر للقطاع المصرفي العُماني عند 16,8%، وهو أعلى من المعدل المحلي وبازل 3 والبالغة 13.5% و 10.5% على التوالي. أما عند النظر لكل بنك على حدة، فستتمكن جميع البنوك المحلية من الالتزام بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لبازل 3، في حين لن يتمكن بنك واحد محلي أن يستوفي الحد الأدنى المطلوب محليا. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد الصدمات وفقا لسيناريوهات اختبار الضغط الكلية المعتدل



بعد الصدمة — متطلبات CBO — الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص64.

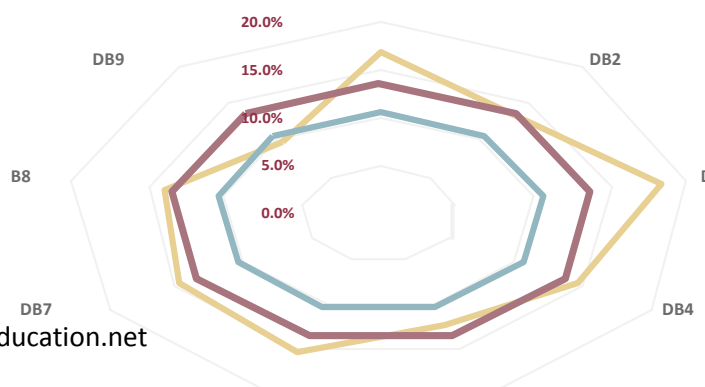
وفقا لسيناريوهات الضغط، سيصل التمويل اللازم لتوفيره للبنوك ذات رأس المال المنخفض حوالي 14.9 مليون ريال عُُماني، وهو ما يمثل 0.05 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة أو 0.3 % من إجمالي رأس مال البنوك المحلية.

وعليه فإن البنوك المحلية ستستوعب الخسائر بشكل مريح في ظل سيناريوهات الضغط الكلي المعتدل المفترضة دون المساومة على الحد الأدنى لمتطلبات بازل لرأس المال التنظيمي البالغ 10.5%.

ومع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر العالمية السياسية والاقتصادية المحتملة التي قد تؤدي إلى انكماش حاد في الاقتصاد العُماني، تم افتراض انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7%. وسيؤدي هذا النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تدهور كبير في جودة الائتمان لدى البنوك إلى جانب خسائر أخرى نتيجة التحركات غير المواتية في مخاطر السوق. وعليه، ستتنخفض نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 18.1 % إلى 15.3 %، وهو ما يزال أعلى من المستوى المطلوب من البنك المركزي العماني.

أما على المستوى الفردي، فلا تزال سبعة بنوك محلية أعلى بكثير من الحد الأدنى وفقا للمتطلبات المحلية لرأس المال، بسبب قوة مركز رأس المال لديها قبل الصدمة بما يكفي لامتصاص الخسائر حتى في ظل سيناريوهات ضغوط الاقتصاد الكلي الشديدة المفترضة. وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد الصدمات وفقا لسيناريوهات اختبار الضغط الكلي الشديد



بعد الصدمة — متطلبات CBO — الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3

المصدر: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 65.

وستصل الأموال اللازمة لإعادة رسملة البنوك في ظل السيناريو الشديد المفترض للتحميل الاقتصادي الكلي 98 مليون ريال عُُماني، أي ما يعادل حوالي 0.32 % من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة أو 2 % من إجمالي رأس المال التنظيمي الحالي للبنوك.¹⁴

خاتمة

بينت نتائج اختبارات الضغط التي أجراها البنك المركزي العماني لقياس قدرة البنوك العاملة في سلطنة عمان على تحمل الصدمات الناتجة عن صدمة كورونا التي عصفت بالاقتصاد العالمي والمحلي، أن الجهاز المصرفي العماني ما يزال قادراً بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث قام البنك المركزي العماني بوضع سيناريو افتراضياً يتمثل بتزايد التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الوطني وذلك مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر السياسية والاقتصادية العالمية المحتملة التي قد تؤدي إلى انكماش حاد في الاقتصاد العُماني، وذلك بافتراض انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7%. بيت النتائج أن البنوك المحلية ستستوعب الخسائر بشكل مريح في ظل سيناريوهات الضغط الكلي المعتدل، حيث ستخفض نسبة كفاية رأس المال للبنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 18.1 % إلى 15.3 %، وهو ما يزال أعلى من المستوى المطلوب من البنك المركزي العماني. كما أظهرت النتائج مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات الكبرى في ظل السيناريوهات المعتدلة، حيث حافظت جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد على نسبة كفاية رأس المال عند مستوى أعلى من متطلبات البنك المركزي العماني البالغة 13.5%. وفي ظل سيناريوهات الضغط الشديدة ستتمكن جميع البنوك المحلية باستثناء بنك واحد من الاحتفاظ بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عند مستوى يفوق متطلبات بازل والبالغة 10.5%. ويؤكد اختبار التحمل العكسي كذلك على نتائج اختبارات التحمل السابقة التي أشارت إلى الموقف السليم للبنوك المحلية من حيث القدرة على امتصاص صدمة الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة، حيث أظهر اختبار الضغط العكسي أن القروض المتعثرة الاجمالية الحالية لدى البنوك المحلية قد تزيد بمقدار 100

¹⁴ تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العماني، 2020، ص 65.

% على الأقل قبل أن يتم الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية.

كما بينت النتائج تمتع قروض البنوك بجودة عالية، حيث ظلت نسبة القروض المتعثرة عند مستويات منخفضة، وعلى مستوى البنك الفردي، فستكون اربعة بنوك محلية قادرة على استيعاب زيادة بنسبة 100 % على الأقل من المستوى الحالي لإجمالي القروض المتعثرة لديها قبل الإخلال بالحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وفقا لمتطلبات البنك المركزي العماني. بالإضافة إلى تمتع البنوك بسيولة مقبولة، وبالمرونة اللازمة للصمود في مواجهة الصدمات المحتملة للسيولة المحلية، وفقا لسيناريو صدمة السيولة المفترضة، ستظل البنوك المحلية في وضع سيولة مريح مقارنة بالمعايير الدولية، وستظل مراكزها المالية تعكس مستوى جيد من القدرة على الصمود في مواجهة سحب مفترض من الودائع بشكل جماعي. إذ تظهر النتائج أن جميع البنوك المحلية بوسعها الصمود أمام عمليات السحب المكثفة المفترضة من مختلف شرائح المودعين لأكثر من خمسة أيام.

رغم الوضعية المريحة التي تتمتع بها البنك العاملة في سلطنة عمان الا انه ينبغي عليها إجراء اختبارات الضغط بصفة مستمرة ودورية، حتى تتمكن من التقييم الدقيق لوضعها المالي والتأكد من كفاية رأس المال، وبالتالي امكانية مواجهة الصدمات. كما يجب على البنوك الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبارات الضغط واستخلاص الدروس منها، بهدف تقييم كفاءة النظام المصرفي والمالي الجزائري في إدارة المخاطر والأزمات ممكنة الحدوث.